

مع حاشيتها المرآة

للفاضل الذكي مولانا محمد عماد الدين الشيركوتي رحمه الله

مكتبة الدهيانوي
للطباعة والنشر والتصفيف



مولانا فضل إمام الخير آبادی رحمه الله

المتوفی ۱۲٤۰ھ

مع حاشیتها

المرآة

للفاضل الذکی مولانا محمد عماد الدین الشیرکوتی رحمه الله



مکتبة لدهیانوی

للطباعة والنشر والتصفیف




بسم الله الرحمن الرحيم

في خدمة القاري!

لقد اعتنينا كل الاعتناء في كتابة وتصحيح وطباعة وتجليد هذا الكتاب، لكن مع ذلك كله هناك تبقى أخطاء في كل كتاب إلا ما شاء الله، لذلك نرجومن القراء الأفاضل إخبارنا بكل ما وجدوا فيه من خطإ أونقص، لنقوم بإصلاحها في الطبعات الآتية.

وشكراً للجميع.

المرقاة

مولانا فضل إمام الخير آبادی رحمه الله

المتوفی ١٢٤٠ھ

الطبعة الاولى: ١٤٣٧ ھ/٢٠١٦ء



مكتبة لدهيانوي

للطباعة والنشر والتصفيف

سلام كتب ماركيت علامه بنوري ٹاؤن كراتشي باكستان

0213-4130020-03212115595-03212115590

MaktabaLudhyanvi@gmail.com




بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد(١) لله(٢) الذي أبدع(٣) الأفلاك(٤) والأرضين،والصلاة(٥) على من كان نبيا(٦) وآدم بين الماء(٧)

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذي هدانا سواء الطريق، وألهمنا حقائق التصور وصوادق التصديق. والصلاة والسلام على صاحب المنطق الفصيح، وواضع الميزان الصحيح، رئيس الحكماء الربانيين خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الذين أسسوا قواعد الملة وشيدوا قصر أحكام الدين، ووضعوا مرقاة لمن حاول الترقي إلى ذروة اليقين. أما بعد: فيقول المفتقر إلى الله البارئ محمد المدعو بعماد الدين الأنصاري الشيركوتي توطنا والديوبندي تلمذا: إني رأيت المرقاة أوجز المتون في المنطق حجما، وأكثرها لأصوله جمعا، وأحراها بالمبتدي ضبطا، وأعظمها نفعا، وأتقنها بيانا، وأرفعها شأنا، بَيدَ أنه كان كنزا مخفيا، وللإيضاح حريا، مقتضيا لإيجازه شرحا، يحتوي على توضيح مقدماته واستخراج نتائجه، فخطر في بالي أن أعلّق عليها تعليقا يشتمل على ما ذكر، فكتبت بعض ما أدى إليه نظري، و وصل إليه فكري ملتقطا من الكتب المعتبرة طواله وقصاره ومتونه وشروحه، وسميته بالمرآة للمرقاة. وأسأل الله تعالى أن يتقبله بفضله وكرمه، إنه خير من يجيب، عليه توكلت وإليه أنيب. (١) قوله: الحمد: اللام فيه إما للجنس أو للاستغراق، فاختار بعضهم الثاني، لشموله جميع الأفراد، وإفادته ثبوت جميع أفراد مدخولها. وقال بعضهم بالأول؛ لأنه يدل على ماهية الحمد مطلقا من غير انطباق على جميع الأفراد؛ ولأنه يفهم عند الإطلاق. والحمد: هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها والمراد من الثناء الثناء باللسان، ومن الجميل الجميل الاختياري، فخرج بتقييد الثناء باللسان مع تعميم المتعلق الشكر، فإنه يكون بغير اللسان أيضا، ويكون خاصة بالنعمة لا بغيرها. وبتقييد الجميل بالاختياري المدح؛ فإنه أعمّ للاختياري وغيره، يقال: «مدحت اللؤلؤ على صفائها» ولا يقال:«حمدتها» فالمدح أعمّ من الحمد؛ فإن الحمد مخصوص بالجميل الاختياري، والمدح يوجد في غيره كما مر في المثال. وقيل: لا فرق بينهما بتخصيص الحمد بالاختياري وتعميم المدح غير الاختياري، فإن الحمد أيضا أعمّ غير الاختياري، كما في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ والحديث المأثور «وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته». والشكر: فعل ينبيء عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان، فالنسبة بين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه. فالحمد أخصّ بحسب المورد وأعمّ بحسب المتعلق، والشكر أخصّ بحسب المتعلق وأعمّ بحسب المورد، فعلى هذا المواد التي يتحقق العموم والخصوص من وجه بينهما ثلاثة؛ لأنه إذا كان الثناء باللسان في مقابلة الإحسان يتحقق الحمد والشكر؛ فهذه مادة الاجتماع. وإذا كان الثناء بالعلم والشجاعة فيصدق الحمد دون الشكر، وهذه مادة الافتراق من جهة. وإذا كان الثناء بالجنان أو بالأركان في مقابلة الإحسان يتحقق الشكر دون الحمد، وهذه مادة الافتراق من جهة أخرى. وقال في «شرح المطالع»: إن الحمد أعمّ من الشكر فانظر ثمه. (٢) قوله: لله: الله علَم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفاته. وقيل: اسم، وقال القاضي البيضاوي رحمه الله: والأظهر أنه وصف في أصله لكنه غلب في العلَمية. (٣) قوله: أبدع: الإبداع لغةً: عبارة عن عدم النظير، وفي الاصطلاح: إخراج الشيء من العدم إلى الوجود بغير مادة. (٤) قوله: الأفلاك إلخ: يدل عليه صراحةً قوله في سورة الطلاق: ﴿اللهُ الذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُن﴾. والأرض اسم جنس، وأصلها أرضة بدليل أريضة. (٥) قوله: والصلاة: هي الدعاء لغةً، أما إذا نسب إلى الله تعالى يراد بها الرحمة، وإذا نسب إلى العبد يراد بها الدعاء، وصلاة الملائكة استغفار. (٦) قوله: نبيا: النبي هو إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ أحكامه، والرسول كذلك. وقيل: أخصّ، يكون له كتاب وشريعة. (٧) قوله: بين الماء إلخ: فيه تلميح إلى ما ورد في الحديث المستفيض بين الناس، وإيماء إلى تقدم النبي الكريم ﷺ على سائر الأنبياء والرسل وتفوقه في هذا الشأن، كما قال الفاضل العثماني في حواشيه على التلويح ناقلا عن شيخنا العارف بالله مولانا محمد قاسم النانوتوي – نور الله مرقده –: إن نور الكواكب السيارة فقط أو الثوابت أيضا على اختلاف القولين كما هو مستفاد من نور الشمس على رأي الحكماء كذلك نبوة معاشر الأنبياء أيضا مستفادة من نبوة

والطين، وعلى آله[١] وأصحابه أجمعين. وبعد: فهذه عدة فصول في علم الميزان، لا بدّ من حفظها وضبطها لمن أراد أن يتذكر من أولي الأذهان، وعلى الله التوكل وهو المستعان.

مقدمة[٢]: اعلم أن العلم[٣] يطلق على معانٍ[٤]: أحدها: حصول صورة الشيء في العقل، ثانيها: الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل، ثالثها: الحاضر عند المدرك، رابعها: قبول النفس لتلك الصورة، خامسها: الإضافة الحاصلة بين العالِم والمعلوم.

وينقسم[٥] على قسمين، أحدهما: يقال له التصور، وثانيهما: يعبر عنه بالتصديق. أما ......

سيدنا وسيدهم محمد ﷺ، فحامل النبوة أولاً وبالذات ليس إلا نبينا ﷺ، وكل من سواه من الأنبياء موصوف بها ثانيا وبالعرض؛ ولذا قال النبي ﷺ: كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النبِيينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُم جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِى قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ فَمَنْ تَوَلى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.(١) قوله: وعلى آله إلخ: أصله أهل بدليل أهيل؛ فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. والفرق بين الآل والأهل أن الآل لا يستعمل إلا في الأشراف. والأصحاب جمع صحب بكسر الحاء أو بسكونها لا جمع صاحب. (٢) قوله: مقدمة: أي هذه مقدمة من قدّم بمعنى تقدّم، وهي مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها، فكما تكون مقدمة الجيش أمام العسكر كذلك المقدمة، تكون في المفتح، وهي نوعان: مقدمة العلم: وهي ما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه؛ ليكون الشارع على بصيرة، ومقدمة الكتاب: وهي طائفة من كلام قدّمت أمام المقصود، لارتباطها بالمقصود ونفعها فيه. (٣) قوله: العلم: إنما ابتدأ بالعلم وتقسيمه؛ لأن غاية المنطق مستلزمة لرسمه، وهو موقوف على معرفة العلم بأقسامه؛ لأنه ما لم يعلم أن العلم بديهي ونظري، والنظري يحتاج في تحصيله إلى الفكر، والفكر قد يقع فيه الخطاء فلا بدّ من عاصم، فكيف يعلم أن غاية المنطق هي العصمة وهو عاصم؟ فلذا شرع بتعريف العلم وأقسامه. (٤) قوله: على معان إلخ: اعلم أنهم بعد اتفاقهم على أن العلم هو منشأ الانكشاف حقيقة الذي يكون تصورا وتصديقا وبديهيا ونظريا وكاسبا ومكتسبا ومتصفا بالمطابقة مع المعلوم واللامطابقة معه، اختلفوا في تعيينه، فالمذاهب التي وقفت عليها ثلاثة عشر، لكن المشهور منها ستة، وقد ذكر المصنف منها خمسة، وسادسها القول بالحالة الإدراكية والمذاهب التي ذكرها المصنف فالأربعة الأول منها للحكماء والخامس أي الإضافة، ينسب إلى بعض المتكلمين القائلين بأن العلم هو إضافة بين العالم والمعلوم، ولكن علماؤنا الماتريدية - كثّرهم الله ونصرهم - يقولون: إن العلم هو صفة بسيطة ذات إضافة، ويسمونها بالحالة الانجلائية، ويقولون: إن العالم متصف به مثل اتصافه بصفات أخرى كالحلم والشجاعة لا يحدث عند تعلقه بالمعلوم خلافا للحكماء، فإنهم يقولون: إن العلم يحدث وقت إدراك المعلوم، مثلا إنا إذا علمنا شيئا يحصل لنا أمور: ١: الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل. ٢: وحصول تلك الصورة في العقل. ٣: وقبول النفس لتلك الصورة. ٤: والإضافة الحاصلة بين العالم والمعلوم. فالحكماء قائلون بحدوث العلم للعالِم في هذا الوقت وبنفيه قبل ذلك، فالأمور في الصورة المذكورة أربعة، وذهب إلى كل منها ذاهب. وأما الحاضر عند المدرك فقال بعضهم: هو معنى آخر للعلم. وقال السيد الزاهد الهروي: يحتمل أنه والصورة الحاصلة واحد، فإن شئت الاطلاع على تفصيله فارجع إلى المطوّلات. ثم اعلم أن هذا الاختلاف ليس اختلافا لفظيا يبتني على اختلاف عباراتهم كما ظن، بل اختلافهم في العلم اختلاف معنوي، فافهم. (٥) قوله: وينقسم إلخ: اعلم أن المنقسم إلى التصور والتصديق هو العلم الحادث الحصولي لا مطلق العلم الشامل للحضوري والقديم؛ لأن الانقسام إلى البديهي والكسبي إنما يجري في العلم الحصولي، والعلم الحادث دون العلم الحضوري

التصور فهو الإدراك الخالي عن الحكم، والمراد بالحكم نسبة أمر إلى أمر آخر إيجابا أو سلبا، وإن شئت قلت: إيقاعا[١] أو انتزاعا، وقد يفسر[٢] الحكم بوقوع النسبة أو لا وقوعها، كما إذا تصورت زيدا وحده أو قائما وحده من دون أن تثبت القيام لزيد أو تسلبه عنه. أما التصديق فهو على قول الحكماء عبارة[٣] عن الحكم المقارن للتصورات، فالتصورات الثلاثة شرط لوجود التصديق، ومن ثم لا يوجد تصديق بلا تصور.

والإمام الرازي[٤] رحمه الله يقول: إنه عبارة عن مجموع الحكم وتصورات الأطراف، فإذا..

=والعلم القديم وهو علمه تعالى، فإن العلم الحضوري بديهي، وعلمه تعالى لا يوصف ببداهة ولا كسب، وهذا ما اختاره جماعة من الفضلاء المحققين كالسيد والعلامة التفتازاني والقطب الرازي في رسالته المؤلفة في تحقيق التصور والتصديق والعلامة الشيرازي في «درة التاج وشرح حكمة الإشراق»، واختار الجلال الدواني في «حاشية التهذيب» التعميم، والحق ما ذهب إليه الجماعة من التخصيص، والبسط لا يليق بهذا المختصر، كذا في «حاشية الحسن» على «التهذيب». (١) قوله: إيقاعا: اعلم أن لفظ الإيجاب والسلب والإيقاع والانتزاع والإسناد كل واحد منها قد يطلق على النسبة التامة حملية كانت أو شرطية، اتصالية أو انفصالية، وقد يطلق على إدراك تلك النسبة على وجه الإذعان. ولما كان هذه الألفاظ موهمة بحسب اللغة أن للنفس بعد تصور النسبة فعلا صادرا عنها زعم أكثر المتأخرين أن الحكم فعل من أفعال النفس، والحق ما قال شارح «المطالع»: إن الحكم وإيقاع النسبة والإسناد كلها عبارات وألفاظ، والتحقيق أنه ليس للنفس ههنا تأثير فعل، بل إذعان وقبول النسبة وهو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة فهو من مقولة الكيف. (٢) قوله: وقد يفسر إلخ: والحكم بهذا المعنى قد يوجد في التصور أيضا كما في التخييل والشك الّذَيْنِ هما من أقسام التصور، وظاهر التفسير لا يصح إلا على رأي المتأخرين ضرورة أن وقوع النسبة نفسها وهم قد قالوا بالنسبة التقيدية التي هي مورد الوقوع واللاوقوع وسموها النسبة بين بين. واعلم أن الحكم يطلق على أربعة معان: المحكوم به، ووقوع النسبة أو لا وقوعها، والنسبة من حيث اشتمالها على الربط، وإدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها. (٣) قوله: عبارة إلخ: هذا هو التحقيق الحقيق بالقبول؛ لأنه لا ريب أن التصديق حقيقة واقعية محصلة، وليس من الحقائق الاعتبارية، فهو ليس إلا شيئا واحدا لا مجموع أشياء، والمجموع المركب من التصورات الثلثة والأربعة لا شك في كونه أمرا اعتباريا. والفرق بين قول الإمام والحكماء من وجوه: أحدها: أن التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الإمام. ثانيها: أن تصور الطرفين والنسبة شرط للتصديق، خارج عنه على قولهم، وشطره أي: جزؤه الداخل فيه على قوله. وثالثها: أن الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزؤه الداخل على زعمه، هكذا قال العلامة الرازي في «شرح الشمسية». (٤) قوله: والإمام الرّازي: هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين المعروف بالإمام فخرالدين الرازي، إمام المتكلمين، ذو الباع الواسع في العلوم العقلية. خاض من العلوم في بحار عميقة، وأرض النفس في دفع أهل البدع وسلوك الطريقة، فكل ساكت خلفه، وكيف لا وهو الإمام، رد على طوائف المبتدعة، وهدد قواعدهم، ما من نصراني رآه إلا وقال: أيّها الفرد! لا نقول بالتثليث بين يديك، ولا يهودي إلا سلم وقال: إنا هُدنا إليك. لما خاض في علوم الحكماء فلقد تدرع بجلبابها، وتقلع بأثوابها، وتسرع في طلبها حتى دخل في كل أبوابها. وأقسم الفيلسوف أنه لذو قدر عظيم. وقال المصنف في كلامه: هذا من لدن حكيم.

قلت: زيد قائم، وأذعنت بقيام زيد يحصل لك علوم ثلاثة: أحدها: علم زيد، وثانيها: إدراك معنى «قائم»، وثالثها: علم المعنى الرابط الذي يعبر عنه في الفارسية بـ«هست» في الإيجاب و«نيست» في السلب، «ہے» و«نہیں» في الهندية. ويقال لهذا المعنى: الحكم تارة[1] والنسبة الحكمية أخرى. فإذا أتقنت ما علمناك فاعلم أن الحكيم يزعم أن التصديق ليس إلا إدراك المعنى الرابطي، والإمام يزعم أن التصديق مجموع الإدراكات الثلاثة، أعني تصور المحكوم عليه، وتصور المحكوم به، وإدراك النسبة الحكمية المسمّى بالحكم.

فصل: التصور قسمان[1]: أحدهما: بديهي، أي حاصل بلا نظر وكسب، كتصورنا الحرارة والبرودة، ويقال له: الضروري أيضا. وثانيهما: نظري، أي يحتاج في حصوله إلى الفكر والنظر، كتصورنا الجن والملائكة؛ فإنا محتاجون[2] في أمثال هذه التصورات إلى تجشم فكر وترتيب نظر، ويقال له: «الكسبي» أيضا. والتصديق أيضا قسمان: أحدهما: البديهي الحاصل من غير فكر وكسب، وثانيهما: النظري المفتقر إليه. مثال الأول: الكل أعظم من الجزء، والاثنان نصف الأربعة. ومثال الثاني: العالم حادث، والصانع موجود، ونحو ذلك.

=كان أول أمره فقيرا، ثم فتحت عليه الأرزاق، وانتشر اسمه وبعد صِيته، وقصد من أقطار الأرض لطلب العلم، وكانت له يد طولى في الوعظ باللسان العربي والفارسي، وكان من أهل الدين والتصوف، وله يد فيه، وتفسير ينبئ عن ذلك. ومن جملة ما قال الإمام في وصيته: «ولقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن». ولد سنة ثلاث وأربعين، وقيل: أربع وأربعين وخمسمائة، وتوفي رحمه الله بهراة في يوم عيد الفطر سنة ست وستمائة، هكذا في طبقات الشافعية الكبرى. (١) قوله: تارة: اعلم أن النسبة التامة الخبرية رابطة بين الموضوع والمحمول، وحكايته عن أمر واقعي أيضا، ففي صورة الشك والوهم والتخييل يتصور تلك النسبة من حيث إنها رابطة بين الموضوع والمحمول، وفي صورة التصديق والإذعان يعلم من حيث إنها حكاية عن أمر واقعي، فتلك النسبة من حيث إنها رابطة تسمّى نسبة حكمية، ومن حيث إنها حكاية عن أمر واقعي تسمّى حكما. (١) قوله: التصور قسمان: حاصل كلام المصنف رحمه الله أن للتصور قسمان: بديهي ونظري، أي بعض التصورات بديهي وبعضها نظري، وكذا التصديقات، فإن بعضها بديهي وبعضها نظري، وليس كل واحد من التصور والتصديق بديهيا ولا نظريا؛ لأنه لو كان الكل من كل منهما بديهيا لما احتجنا في تحصيل شيء من العلوم إلى نظر وفكر، ولو كان الكل نظريا لزم الدور أو التسلسل وهما محالان. (٢) قوله: محتاجون: إنما احتاج إلى هذا التنبيه؛ لأن الإمام الرازي رحمه الله ذهب إلى بداهة جميع التصورات، فعنده انقسام التصور إلى البديهي والنظري في حيز الخفاء.

فائدة: وإذا علمت ما ذكرنا أن النظريات مطلقا تصوريا كانت أو تصديقيا مفتقرة إلى نظر وفكر، فلا بدّ لك أن تعلم معنى النظر، فأقول: النظر في اصطلاحهم عبارة عن ترتيب أمور[١] معلومة؛ ليتأدى[٢] ذلك الترتيب إلى تحصيل المجهول[٣] إذا رتبت[٤] المعلومات الحاصلة لك من تغير العالم وحدوث كل متغير، وتقول: العالم متغير وكل متغير حادث، فحصل لك من هذا النظر والترتيب علم قضية أخرى لم يكن حاصلا لك قبل، وهي «العالم حادث».

---

(١) قوله: ترتيب أمور: الترتيب في اللغة: جعل كل شيء في مرتبته، وفي الاصطلاح: جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون نسبة بعضها إلى بعض بالتقدم والتأخر، مثلا » الأمور التي تعرفها في تصور الجن، أنه جسم لطيف ناري يتشكل بأشكال مختلفة، و يكون فيهم الذكر و الأنثى». وتقول في تصورالملائكة: «إنها جسم لطيف نوراني يتشكل، ولا يكون فيها الذكر والأنثى». و يتحصل من ذلك علم معرفة الجن و الملائكة. وعلى هذا القياس لأجل اكتساب تصديق المقدمات المعلومة ومن أجل تغير العالم وحدوثه لك أن تقول: «العالم متغير، و كل متغير حادث» فبعد هذا التركيب حصل لنا العلم بقيضية مجهولة، وهي «العالم حادث». والمراد بهذه الأمور المعلومة المرتبة في التصور هو المعرّف التي تسمّى بقول الشارح أيضا و يراد بها حجة و قياس في التصديق، والأمور المجهولة تسمّى معرّفا في التصورات و نتيجة في التصديقات،كذا في الشرح. والمراد بالأمور ما فوق الواحد، فإن الجموع الواقعة في تعاريف الفن يراد بها ذلك. (٢) قوله: ليتأدى إلخ: أورد عليه بأنه يخرج عنه التعريف بالمفرد كالتعريف بالفصل وحده والخاصة وحدها ؟ وأجيب عنه تارة بأن التعريف بالمفرد إنما يكون بالمشتقات، وهي مركبة؛ لاشتمالها على الذات والصفة، وتارة بأن التعريف بالمفرد لا ينضبط انضباط التعريف بالمركب. وقال الشيخ: التعريف بالمفرد ندر خداج أي قليل ناقص. (٣) قوله: المجهول: المراد به المطلوب التصوري أو التصديقي الذي يحصل بالترتيب، فلأمور المرتبة يكون معلوما ومؤديا إلى المطلوب الذي هو غير معلوم لكن لا بدّ أن يكون المطلوب معلوما للطالب بوجه مّا، و إلا لزم طلب المجهول المطلق وهو محال، ولا بدّ أيضا أن يكون مجهولا وإلا لزم استعلام المعلوم وتحصيل الحاصل الذي هو أيضا محال، كما تقرر في مقره. (٤) قوله: إذا رتبت إلخ: اعلم أن الطالب إذا أراد تحصيل مجهول تتوجه نفسه إلى الأمور المعلومة المخزونة عندها، فما تراه مناسبا لمطلوبه تأخذه، وما تراه غير مناسب تتركه حتى تحيط بمبادئ المطلوب، مثلا إذا أراد أن يحصل أن العالم متصف بالحدوث أم لا، فيتوجه النفس إلى المعلومات التي هي مخزونة عندها فتتبعت من جملة المعلومات فوجدت فيها أن العالم يتغير، والمتصف بالتغير يكون متصفا بالحدوث، فهما – أي تغير العالم وحدوث المتغير – مناسبان؛ فهذه الحركة تسمّى بالحركة الأولى، ثم تنتقل منها بأن يرتبها ترتيبا مؤدّيا إلى المطلوب، مثلا رتّبت أن العالم متغيّر وكل متغير حادث، وهذا الترتيب يسمّى بالحركة الثانية، فبعد هذين الحركتين حصل المطلوب أي العالم حادث. ثم اعلم أنه قد يتّفق أن النفس تكون مستشعرا للمطلوب بوجه من الوجوه، ثم تنتقل إلى المبادئ دفعة بلا تجشّم في الحركة الأولى، ثم تتحرّك إلى المطلوب؛ فيتحقق الحركة الثانية فقط دون الأولى، وقد يتّفق أنها تتحرك من المطلوب إلى المبادئ، وتنتقل منها إليه دفعة فيتحقق الأولى فقط دون الثانية، وقد يتفق أنها تنتقل إلى المبادئ تدريجا، منها إلى المطلوب كذلك. وبالجملة:١: قد يكون الانتقال الأول دفعياّ والثاني تدريجياّ. ٢: وقد يكون بالعكس. ٣: وقد يكونان دفعيّين. ٤: وقد يكونان تدريجيّين. فذهب القدماء إلى أن الفكر عبارة عن مجموع الحركتين، فإذا انتفت إحداهما يتحقق البداهة، ففي الصورة الأولى والثانية والثالثة لا يتحقق النظرية عندهم؛ إذ مناط النظرية على تحقق الحركتين. وذهب المتأخرون إلى أنه الترتيب اللازم للحركة الثانية، فعندهم لا يتحقق النظرية في الصورة الثانية=

فصل: إياك[١] وأن تظن أن كل ترتيب يكون صوابا[٢] موصلا إلى علم صحيح، كيف ولو كان الأمر كذلك ما وقع الاختلاف والتناقض بين أرباب النظر مع أنه قد وقع؟ فمن قائل يقول: «العالم حادث»، ويستدل بقوله:«العالم متغير وكل متغير حادث، فالعالم حادث». ومن زاعمٍ يزعم«أن العالم قديم[٣] غير مسبوق بالعدم»، ويبرهن عليه بقوله: «العالم مستغنٍ عن المؤثّر، وكل ما هذا شأنه فهو قديم». ولا أظنّك شاكّا في أن أحد الفكرين صحيح حق، والآخر فاسد[٤] غلط. وإذا كان قد وقع الغلط في فكر العقلاء فعلم من ذلك أن الفطرة الإنسانية غير كافية في تمييز الخطأ من الصواب، وامتياز القشر عن اللباب، فجاءت الحاجة في ذلك إلى قانون[٥] عاصمٍ عن الخطأ في الفكر يبين فيه طرق اكتساب المجهولات عن المعلومات، وهذا القانون هو المنطق[٦] والميزان.

= والثالثة؛ لأن الحركة الثانية فيهما مفقود، وكلا المذهبين مخدوشان. والتفصيل مع ما له وما عليه في مطوّلات الفن، فإن شئت الاطلاع فليطالِع ثمه. ولعل الحق أن الفكر عبارة عن الحركة في المعقولات لتحصيل المجهول سواء تحقق مجموعهما أو إحداهما؛ فمدار النظرية على تحقق الحركة، ومدارج الضرورة على انتفائها رأسا، فافهم. (١) قوله: إياك: ذكر المصنف رحمه الله في هذا الفصل احتياج المنطق، لكن لمّا كان ثبوت الاحتياج إلى المنطق موقوفا على الأمور الثلاثة: أي تقسيم العلم إلى التصور والتصديق، وكونهما بديهيا ونظريا، ووقوع الخطأ في النظر، ذكرها أوّلا. (٢) قوله: صوابا: قال المحقّق الطوسي في «شرح الإشارات»: صواب الترتيب في القول الشارح أن يوضع الجنس أوّلا، ثم يقيّد بالفصل، وصواب هيأته أن يحصل للأجزاء صورة وحدانية يطابق بها صورة المطلوب، وصواب الترتيب في مقدمات القياس أن يكون الحدود في الوضع والحمل على ما ينبغي، وصواب الهيأة أن يكون الربط بينهما في الكمّ والكيف والجهة على ما ينبغي، وصواب الترتيب في القياس أن يكون أوضاع المقدمات فيه على ما ينبغي، وصواب الهيأة أن يكون من ضربٍ مُنتجٍ، والفساد في البابين أن يكون بخلاف ذلك. (٣) قوله: قديم: هذا مذهب أصحاب البخت والاتفاق النافين للصانع، وأما الحكماء المحقّقون فهم وإن زعموا قِدم العالم لكنهم لا يرون وجود العالم بلا سبب موجد ضرورة أنه مخالف لبداهة العقل الحاكمة بامتناع الترجيح من غير مرجّح. (٤) قوله: فاسد: لأنه لو كان كلا الفكرين صحيحا لزم اجتماع النقيضين، ولو كانا فاسدين لزم ارتفاعهما، فلا بدّ صحة أحدهما وفساد الآخر. (٥) قوله: قانون إلخ: لفظ يوناني أو سرياني موضوع في الأصل لمِسطر الكتاب، وفي الاصطلاح أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقول النحاة: «الفاعل مرفوع» فإنه أمر كلي منطبق على جميع جزئياته يتعرف أحكام جزئياته؛ منه حتى يتعرف منه أن زيدا مرفوع في قولنا: «ضرب زيد» فإنه فاعل. (٦) قوله: المنطق: اعلم أن لكل مركب عللا أربعا: علة مادية، وعلة صورية، وعلة فاعلية، وعلة غائية، كالسرير مثلا فإن قطع الخشب له علة مادية، والهيأة الحاصلة المجتمعة من قطع الخشب وغيرها علة صورية، والنجّار علة فاعلية، والجلوس عليها مثلا علة غائية، فكذا المنطق له علل أربع: علة مادية هي مسائلها التصورية والتصديقية بموادها وصورها، وعلة صورية هي الهيأة الاجتماعية الحاصلة من اجتماعها باشتراكها في البحث الإيصالي، وعلة الفاعلية هي في الظاهر أرسطاطاليس، وفي النظر المتوسط الحكيم المتقدم على جميع الحكماء، العالم بقواعده المخترع لها، وفي نظر التحقيق الدقيق هو البارئ – جلّت أسماؤه وتعالت كبرياؤه – وعلة غائية لتدوينه الصادر من أَرسطو، أو لاختراعه الناشئ من أقدم الحكماء لا لفعل البارئ – عزّ مجده – فإن أفعاله غير معللة بالمبادئ والغايات، وهي عصمة القوة المفكرة العاقلة عن الخطايا التي تعتريها كثيرا من جهة الغلط والفساد في المواد الفكرية أو صورها أو كلتيهما، والمصنف رحمه الله قد ذكر بعضها على حسب ما اقتضاه المقام.

أما تسميته بالمنطق[1] فلتأثيره في النطق الظاهري، أعني التكلم؛ إذ العارف به يقوى على التكلم بما لا يقوى عليه الجاهل، وكذا في النطق الباطني أعني الإدراك؛ لأن المنطقي يعرف[2] حقائق الأشياء، ويعلم أجناسها وفصولها وأنواعها ولوازمها وخواصها بخلاف الغافل عن هذا العلم الشريف. وأما تسميته بالميزان؛ فلأنه قسطاس[3] للعقل يوزن به الأفكار الصحيحة، ويعرف به نقصان ما في الأفكار الفاسدة واختلال ما في الأنظار الكاسدة، ومِن ثَمّ يقال له: «العلم الآلي[4]»؛ لكونها آلة لجميع العلوم لا سيّما للعلوم الحكمية.

فائدة: اعلم أن أرسطاطاليس[5] الحكيم دوّن هذا العلم بأمر الإسكندر الرومي؛ ولهذا يلقّب بالمعلّم الأول، والفارابي[6] هذّب هذا الفن وهو المعلّم الثاني.

---

(١) قوله: تسميته بالمنطق: المنطق إما مصدر ميميّ بمعنى النطق، أطلق على هذا الفن مبالغة في مدخليته في تكميل النطق، وإما اسم مكان، كأن هذا العلم محل النطق ومظهره. ورسموه بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر. (٢) قوله: المنطقي يعرف إلخ: أنت تعلم أن معرفة حقائق الأشياء ليس في قدرة البشر، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر. قال الشيخ في «التعليقات»: نحن لا نعرف من الأشياء إلا الخواص واللوازم، ولا نعرف الفصول المقوّمة لكل واحد منها الدلالة على حقيقة، بل نعرف أنها أشياء لها خواص وأعراض، فإنا لا نعرف حقيقة الأول - يعني الواجب تعالى - ولا العقل ولا النفس، ولا الفلك والنار والهواء والماء والأرض. ولا نعرف أيضا حقائق الأعراض، مثال ذلك أنا لا نعرف حقيقة الجواهر وإنما عرفنا شيئا له هذه الخاصية، وهو أنه الموجود لا في موضوع، وليس هذا حقيقة ولا نعرف حقيقة الجسم، بل نعرف شيئا له هذه الخواص، وهي الطول والعرض والعمق، إلى آخر ما قال تفصيلا. (٣) قوله: قسطاس: القسطاس - بالضم والكسر- الميزان، أو أقوم الموازين، أو هو ميزان العدل، أي ميزان كان كالقسطاس، وهو رومي معرب، كذا في «القاموس». (٤) قوله: العلم الآلي: اعلم أن العلوم إما أن لا تكون في أنفسها آلة لتحصيل شيء آخر، بل كانت مقصودة بذواتها، وتسمّى غير آلية. وإما أن تكون آلة لتحصيل شيء آخر غير مقصودة في نفسها، وتسمّى آلية، فالمنطق داخل في العلوم الآلية، والآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره إليه، كالمنشار للنجار، فإنه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره إليه، فكذا المنطق آلة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية، وتحصيله ليس مقصودا بالذات، بل لأنه آلة للعلوم الحكمية بل لسائر العلوم. (٥) قوله: أرسطاطاليس: وبالتخفيف يقال: أرسطو، وهو المعلم الأول، ولد هذا الحكيم الشهير بقرية «طاجيرا» من بلاد مقدونيا قبل الميلاد بنحو ٣٨٤م. وكان طبيبا مصاحبا لملك مقدونيا، ولما بلغ ثامنة عشر من عمره ذهب للتلقي عن أفلاطون، ودعاه المِلِك فليب المقدوني لتعليم وتهذيب ولده الأسكندر، وبعد الفراغ من تعليم الأسكندر ذهب إلى أُثنية، وأنشأ بها مدرسة لم يوجد في بلاد اليونان أعظم من مدرسته، ومدرسة أستاذه أفلاطون، وقد عكف على التعليم في تلك المدرسة، وتخرّج عليه كثير؛ فلُقّب بالمعلّم الأول؛ ولأنه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل. وله حق السبق وفضل التمهيد كذا في «الملل والنحل». ومات وسنة ٦٢ سنة تقريبا. ولولا كتب أرسطو ما انتقلت الفلسفة من مكان إلى آخر ومن أمته إلى غيرها. (٦) قوله: والفارابي: هو أبو نصر محمد بن طرخان فارسي الأصل، كان واسع الاطلاع في العلوم الفلسفية، لا يدانيه في أحكام فن الموسيقي، وكان محبا للعزلة، لا يوجد إلا عند المياه الجارية والأشجار الملتفة. ولما كان أكثر ممن سبقه من الفلاسفة الإسلاميين إيضاحا وشرحا لكلام أفلاطون وأرسطو وأقدرهم على فهم أغراضهما لقّب بالمعلم الثاني، توفي سنة ٣٣٩ه وعمره يناهز الثمانين سنة.

وبعد إضاعة كتب الفارابي فصله الشيخ أبو علي بن سينا[١].

فصل: ولعلك علمت مما تلونا عليك في بيان الحاجة حد المنطق وتعريفه مِن أنه علم بقوانين تعصم مراعاتها[٢] الذهن عن الخطأ في الفكر[٣].

فصل: موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية[٤] له، كبدن الإنسان للطب، والكلمة والكلام لعلم النحو، فموضوع المنطق: المعلومات التصورية والتصديقية، لكن لا مطلقا، بل من حيث[٥] إنها موصلة إلى المجهول التصوري والتصديقي.

فائدة: اعلم أن لكل علم وصناعة[٦] غاية[٧] وإلا لكان طلبه عبثا والجِدّ فيه لغوا، ....

---

(١) قوله: ابن سينا: هو الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا البخاري، هو الطبيب الشهير، طويل الباع في العلوم الفلسفية. لما بلغ عمره عشر سنوات أجاد القرآن حفظا، وحفظ أشياء كثيرة من الأدب، وكان يكثر من مطالعة كتبه وكتب الهندسة والطب. كان في زمنه للأمير منصور بن نوح دار الكتب، فطلب منه أن يدخل ويطّلع عليها، فأذن له في ذلك، فوجد لكل علم في تلك الدار بيتا خاصا، فاطلع على فهارس الكتب وطلب ما احتاجه منها، ورأى من بينها كتبا كثيرة لم يقف أحد على أسمائها فضلا عما اشتملت عليه من الفوائد، وظفر بما فيها من الدقائق، وتمّ له ذلك وهو ابن ثماني عشرة سنة، وكان يقول: إني كنت مكبّا على حلّ العويص من المسائل، فكل مسألة لم أظفر فيها بالحد الأوسط أصلي ركعتين لله وأبتهل إليه حتى يفيض عليّ العرفان، وما أعياني من العلوم الفلسفية سوى العلم الإلهي إلى أن قرأت كتاب أبي نصر الفارابي؛ فأوضح لي المحجة غاية الإيضاح، ووقفت منه على أغراض ذلك العلم. مرض بالقولنج وأهمل أمر الحيطة من هذا المرض، فمات سنة ٤٢٨هـ. ومؤلفاته كثيرة جدا. (٢) قوله: تعصم مراعاتها: إنما قال: «تعصم مراعاتها الذهن» لأن المنطق ليس نفسه يعصم الذهن عن الخطأ وإلا لم يعرض للمنطقي خطأ أصلا، وليس كذلك، فإنه ربما يخطئ لإهمال الآلة، فعلم أن العاصم مراعاة المنطق لا نفس المنطق. (٣) قوله: في الفكر: هذا القيد يخرج العلوم القانونية التي لا تعصم مراعاتها الذهن عن الضلال في الفكر بل في المقال، كالعلوم العربية مثل النحو والمعاني والبيان. (٤) قوله: عوارضه الذاتية: اعلم أن ما يعرض الشيء إما أن يكون عروضه لذاته أو لجزئه أو لأمر خارج عنه، والأمر الخارج عن المعروض إما مساوٍ له أو أعمّ منه أو أخصّ منه أو مبائن له، فالثلاثة الأُوَل تسمّى أعراضا ذاتية، والثلاثة الأخيرة، أي العارض لأمر خارج أعمّ من المعروض والعارض للخارج الأخصّ والعارض بسبب المبائن تسمّى أعراضا غريبة، والعلوم يبحث فيها عن الأعراض الذاتية للموضوع. (٥) قوله: من حيث: اعلم أن للحيثية ثلاثة أقسام: الأولى: هي الحيثية الإطلاقية، وهي لا تغير ذات المحيث ولا أحكامها. والثانية: هي الحيثية التقييدية، وهي تغير ذات المحيث وأحكامها. والثالثة: هي الحيثية التعليلية، وهي تغير الأحكام للمحيث دون ذاته. فإن شئت التفصيل فانظر في الحواشي المعلقة على «الحاشية الزاهدية». (٦) قوله: وصناعة: يحتمل أن يكون عطف الصناعة على العلم تفسيريا؛ إذ إطلاق الصناعة بمعنى العلم متعارف فيما بينهم. يقال: صناعة الميزان وصناعة البرهان، ويحتمل أن يراد بالعلم ما لا يتعلق بكيفية عمل، بل يكون المقصود منه نفس العلم، وبالصناعة ما يتعلق بكيفية عمل ويكون المقصود منه ذلك العمل. (٧) قوله: غاية: أي مغائرة له خارجة عنه، والغاية متقدمة في التصور على تحصيل ذي الغاية؛ لأن تحصيله فعل اختياري، فلا بدّ أن يكون مسبوقا بتصور الغاية، فمن حق كل طالب علم أن يعلم الغاية المترتبة عليه المقصودة منه وأن يصدق ترتبها عليه، وإلا لكان طلبه عبثا بلا فائدة، والجدّ فيه لغوا بلا عائدة. ولما كان غاية علم الميزان الإصابة في الفكر وحفظ الرأي عن الخطأ في النظر، فمن أراد الشروع فيه على وجه البصيرة فلا بدّ من أن يعلم أنه علم بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر؛ فإن من علمه بهذا الوجه فإنه يعلم غايته ويصدق ترتبها عليه.

وغاية علم الميزان الإصابة في الفكر وحفظ الرأي عن الخطأ في النظر.

فصل: لا شغل[١] للمنطقي من حيث[٢] إنه منطقي ببحث الألفاظ،كيف؟ وهذا البحث بمعزل[٣] عن غرضه وغايته ومع ذلك فلا بدّ له من بحث الألفاظ الدالة على المعاني؛ لأن الإفادة[٤] والاستفادة موقوفة عليه، ولذلك يقدم بحث الدلالة والألفاظ في كتب المنطق.

فصل في الدلالة: الدلالة لغة هو الإرشاد أي راه نمودن، وفي الاصطلاح: كون الشيء[٥] بحيث يلزم[٦] من العلم به العلم بشيء آخر. والدلالة قسمان: لفظية وغير لفظية، واللفظية: ما يكون الدال فيه اللفظ، وغير اللفظية: ما لا يكون الدال فيه اللفظ، وكل منهما على ثلاثة أنحاء: أحدها: اللفظية الوضعية[٧]، كدلالة لفظ زيد على مسمّاه، وثانيها: اللفظية الطبعية[٨]، كدلالة لفظ «أُح أُح[٩]» - بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة، وقيل: بفتحها ......

---

(١) قوله: لا شغل: فيه أربع لغات: بضم الشين وسكون الغين المعجمة، أو ضمهما، وفتح الشين وسكون الغين، أو فتحهما. (٢) قوله: من حيث: إنما قيّد بالحيثية؛ لأن المنطقي إذا كان نحويا أيضا فله شغل بالألفاظ، لكن لا من حيث إنه منطقي بل من حيث إنه نحوي، كذا أفاد السيد المحقق. (٣) قوله: بمعزل إلخ: إذ لا غرض للمنطقي إلاّ عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما حتى يوصلا إلى مجهول تصوري أو تصديقي، وليس الموصل ألفاظهما بل معانيهما. (٤) قوله: الإفادة إلخ: اعلم أنه لما كان الإنسان مدني الطبع لا يمكن تعيّشه إلا بمشاركة من أبناء نوعه افتقر كل واحد في مأكله ومشربه وملبسه إلى أن يظهر ما في ضميره، فأفادهم واستفاد منهم، وأعان على مقاصدهم ومصالحهم، فلما كان يؤدي هذا الغرض يسمّى دالا، والمؤدّى مدلولا. والدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية. وكل منهما على ثلاثة أقسام كما قال المصنف رحمه الله. (٥) قوله: كون الشيء إلخ: فإن قلت: إن الدلالة تتوقف على علم المدلول وهو يتوقف على الدلالة، وهذا دور؟ قلت: إن علم المدلول من الدال موقوف على الدلالة لا علم المدلول مطلقا، والدلالة تتوقف على علم المدلول مطلقا لا على المدلول من الدال فلا دور. (٦) قوله: يلزم إلخ: اعلم أن المراد باللزوم ههنا أعم من أن يكون عقليا أو عرفيا. والأول أي: اللزوم العقلي هو ما يمتنع تصور الملزوم بدون اللازم عقلا كلزوم الزوجية للأربعة، فإن العقل إذا تصور معنى الأربعة يمتنع عدم تصور معنى الزوجية. والثاني أي: اللزوم العرفي هو ما يمتنع تصور الملزوم بدون اللازم عرفا وإن لم يمتنع عقلا، كلزوم الجود للحاتم، فإن العقل يجوز أن يتصور الحاتم بدون الجود لكن لكثرة صدور الجود عن الحاتم صار كأنه لازم له. (٧) قوله: الوضعية إلخ: منسوب إلى الوضع بأن يكون للوضع فيها مدخل، سواء وضع عين اللفظ أي شخصه لمعناه، كوضع «زيد» لذاته، أو وضع مفردات اللفظ لمعناها، كوضع «زيد قائم» لمعناه، فإنه وإن لم يثبت وضع مجموعه لمعناه من الواضع لكن وضع مفرداته لمعناها. والوضع في اللغة «نهادن» وفي الاصطلاح: «تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحسّ الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني». والمراد من الدلالة اللفظية الوضعية هي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه. (٨) قوله: الطبعية إلخ: هي التي تكون بإحداث الطبيعة الدال عند عروض المدلول، سواء كان الدال لفظا، كدلالة «أُح أُح» على السعال، أو غير لفظ كركض الدابة على العلف. (٩) قوله: أُح أُح: بفتح الهمزة أو ضمها بالحاء المهملة. يقال: «أحّ الرجل» إذا سعل. وأما بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة المشددة فدلالة على الوجع، وإذا فتحت الهمزة دلت على التحسر. كذا في «القاموس» وغيره، فقد وقع التسامح من المصنف في تفسير أح أح، وهذا مثال للدلالة الطبعية اللفظية. وركض الدابة مثال للدلالة التي هي غير لفظية. في «الصراح» ركض: تحريك الرِّجل، وركض الفرس: إذا عدا، ومنه قوله تعالى: ﴿أُرْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾.

على وجع الصدر؛ فإن الطبعية تضطر بإحداث هذا اللفظ عند عروض الوجع في الصدر، وثالثها: اللفظية العقلية[١]، كدلالة لفظ «دَيز» المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، ورابعها: غير اللفظية الوضعية، كدلالة الدوال[٢] الأربع على مدلولاتها، وخامسها: غير اللفظية الطبعية، كدلالة صهيل الفرس على طلب الماء والكلأ، وسادسها: الغير اللفظية العقلية، كدلالة الدخان على النار. فهذه ست[٣] دلالات، والمنطقي إنما يبحث عن الدلالة اللفظية الوضعية؛ لأن الإفادة للغير والاستفادة من الغير إنما يتيسر بها بسهولة[٤]، بخلاف غيرها؛ فإن الإفادة والاستفادة بها لا يخلو عن صعوبة، هذا[٥].

فصل: وينبغي أن يعلم أن الدلالة اللفظية الوضعية التي لها العبرة في المحاورات[٦] والعلوم على ثلاثة أنحاء[٧]: أحدها: المطابقية، وهي أن يدل اللفظ على تمام ما وضع ....

(١) قوله: العقلية: إنما نسبت إلى العقل لعدم مداخلة الوضع والطبع فيها، ويعتبر فيها علاقة التأثير فيشمل دلالة الأثر،كالدخان على المؤثر كالنار، ودلالة المؤثر على الأثر ودلالة أحد الأثرين على الآخر،كدلالة الدخان على الحرارة، وهما أثران للنار. (٢) قوله: الدوال: وهي النُصُب أي: ما ينصب على الطريق، لإدراك بعد المسافة، والخطوط والإشارات والعقود أي: عقود الأنامل التي تدل على الأعداد. (٣) قوله: فهذه ست إلخ: الاحتمالات الستة استقرائي لا عقلي. وذهب السيد السند إلى أن الأقسام خمسة، وأنكر الطبعي الغير اللفظي حيث صرح في حاشيته على «شرح المطالع»: بأن الدلالة الطبعية هي الألفاظ فقط، والدلالة العقلية تعم اللفظ وغيره. وقال المحقق الدواني في «حواشي التهذيب»: الطبعية لا تنحصر في اللفظ؛ فإن دلالة الحمرة على الخَجِل والصفرة على الوَجِل منها. ولعل السيد – قدس سره – نظر إلى أن الدال في هذه الأمثلة أثر للمدلول، فيكون الدلالة فيها عقلية؛ لأن الدلالة بعلاقة التأثير عقلية كما قدمنا. والتحقيق أن ههنا جهتين: جهة التأثير، وجهة إحداث الطبعية. من جهة الأول عقلية، ومن جهة الثاني طبعية، فغاية الأمر أن العقلية تحققت في مواد الطبعية وهو غير موجب لإنكارها وإلا لزم أن لا تكون اللفظية أيضا طبعية، فإنها أيضا لا تخلو عن علاقة التأثير، كما لا يخفى. (٤) قوله: بسهولة: لأن الدلالة اللفظية الوضعية أسهل الدلالات تعليما وتعلما، وأما غيرها ففيه صعوبة، ولا يكتفي لإظهار ما في ضميره. أما الدلالة الطبعية وكذا العقلية، فهي غير كافية للفهم المفصل، وأما الإشارات فأيضا للدلالة غير كافية، وفي الكتابة مشقة عظيمة، فاحتيج في التعلم والتعليم إلى الألفاظ الموضوعة بإزاء ما في ضمائرهم، واختص نظر المنطقي بالدلالة اللفظية الوضعية. (٥) قوله: هذا: أي: خُذ هذا. وله وجهان: الأول: أن يكون هذا مفعولا لفعل محذوف وهو «خُذ»، والثاني: أن يكون «ها» اسم فعل بمعنى «خُذ» و«ذا» اسم إشارة مفعوله. والثاني لا يساعده رسم الخط. (٦) قوله: في المحاورات إلخ: اعلم أن الدلالة اللفظية الوضعية بجميع أقسامها – أعني المطابقة والتضمن والالتزام – معتبرة في المحاورات. وأما في العلوم فقيل: إن الالتزام مهجور؛ فإنه عقلي. والجمهور على أنه معتبر في العلوم أيضا. وههنا تحقيقات تطلب من مظانها. (٧) قوله: ثلاثة أنحاء: هذا الحصر عقلي ليس فيها احتمال سوى الثلاثة، وذلك لأن اللفظ إذا كان دالا بحسب الوضع على معنى، وذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ إما أن يكون عين المعنى الموضوع له أو داخلا فيه أو خارجا عنه.

ذلك اللفظ له[١]،كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان والناطق، وثانيها[٢]: التضمنية، وهي أن يدل اللفظ على جزء المعنى الموضوع له كدلالته على الحيوان فقط، وثالثها: الدلالة الالتزامية، وهي أن لا يدل اللفظ على الموضوع له ولا على جزئه، بل على معنى خارج لازم[٣] للموضوع له. واللازم[٤] هو ما ينتقل الذهن من الموضوع له إليه، كدلالة[٥] الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة، وكدلالة لفظ العمى على البصر.

فصل: الدلالة التضمنية والالتزامية لا توجدان[٦] بدون المطابقة؛ وذلك لأن الجزء لا يتصور بدون الكل، وكذا اللازم بدون الملزوم، والتابع لا يوجد بدون المتبوع، والمطابقة

---

(١) قوله: ذلك اللفظ له إلخ: من حيث إنه وضع له. وإنما قيّدناها بهذه الحيثية لدفع الإشكال المشهور: وهو أن اللفظ مثلا كالشمس إذا وضع للملزوم كالجِرم النوري، واللازم كالضوء، وأريد اللازم - أي الضوء - من جهة أنه لازم لملزومه الموضوع له - أعني الجِرم النوري - يكون الدلالة حينئذ التزامية مع أنه يصدق على هذه الدلالة أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، فيكون هذه الدلالة مطابقية. ودفعه بأن الدلالة المذكورة وإن كانت دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، لكنها ليس من حيث إنه تمام ما وضع له بل من حيث إنه لازم لملزومه الموضوع له، فظهر أن ترك الحيثية من مسامحة الماتن. (٢) قوله: وثانيها إلخ: اعلم أن ههنا أي في دلالة التضمن مذهبين، مذهب أهل الميزان، وهم لم يعتبروا في الدلالة القصد، بل الفهم فقط، فدلالة اللفظ الموضوع للمعنى المركب على الأجزاء المفهومة في ضمن المعنى المركب بحيث لم يتعلق القصد بها بالذات تضمنية. وأهل العربية اعتبروا القصد، فلا تكون تضمنية عندهم. والحق مذهب أهل الميزان؛ فإن على مذهب أهل العربية يبطل الحصر، فإن الدلالة التضمنية الميزانية لا تدخل في شيء من الدلالات مع أنها داخلة في المقسم. (٣) قوله: لازم: إنما اعتبر اللزوم في هذه الدلالة؛ لأنها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له ولا خفاء في أن اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه، فلا بدّ لدلالته على الخارج من شرط، وهو اللزوم الذهني، أي كون الأمر الخارج لازما لمسمّى اللفظ بحيث يلزم من تصور المسمّى تصوره، فإنه لو لم يتحقق هذا الشرط لامتنع فهم الأمر الخارج من اللفظ فلم يكن دالا عليه. (٤) قوله: واللازم إلخ: لما وقع في تعريف دلالة الالتزام ذكر اللازم و لم يعلم معناه قبل ذلك ذكر معناه وقال: «واللازم إلخ» اعلم، أيّها المتعلم الفطن! أوّلا، اللازم على قسمين: عرفي، وعقلي. وقد بينا معناهما سابقا. أورد المصنف رحمه الله مثالين: الأول للأول، والثاني للثاني. وثانيا أن اللازم أيضا على قسمين: أحدهما: اللازم البيّن بالمعنى الأعم: وهو ما إذا تصور الملزوم واللازم يجزم باللزوم بينهما ضرورة. وثانيهما: اللازم البيّن بالمعنى الأخص: وهو أن يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم. وهذا المعنى هو المراد عندهم في تعريف الدلالة الالتزامية. فظهر بهذا أن تمثيل اللازم الواقع في دلالة الالتزام بقابل العلم وصنعة الكتابة لا يصح على مذاقهم؛ لظهور أنه لا يلزم من تصور الإنسان تصور قابل العلم وصنعة الكتابة، بل هما مثالان للازم البيّن بالمعنى الأعم، فإن من تصور مفهوم الإنسان وتصور مفهوم قابل العلم وصنعة الكتابة يجزم باللزوم بينهما، فاحفظ يجديك نفعا في الاعتراض الآتي من الإمام. (٥) قوله: كدلالة إلخ: فإن قلت: البصر جزء مفهوم العمى؛ فإن العمى عدم البصر، فلا يكون دلالته عليه بالالتزام بل بالتضمن؟ فنقول: العمى عدم البصر لا العدم والبصر، والعدم المضاف إلى البصر يكون البصر خارجا عنه وإلا لاجتمع في العمى البصر وعدمه. (٦) قوله: لا توجدان إلخ: يعني إذا وجد التضمن والالتزام فلا بدّ من وجود المطابقة؛ فإن دلالة اللفظ على الجزء واللازم فرع الدلالة على الكل والملزوم. اعلم أن هذا اللزوم أي: التحقيقي على طور الميزانيين. وأما على مذاق أهل العربية فاللزوم تقديري.

قد توجد[1] بدونهما؛ لجواز أن يوضع اللفظ لمعنىً بسيط لا جزء له ولا لازم له. فإن قلت[2]: لا نسلم أن يوجد معنىً لا لازم له؛ فإن لكل معنىً لازما ألبتة، وأقله أنه ليس غيره؟ قلنا: المراد[3] باللازم هو اللازم البيّن الذي ينتقل الذهن من الملزوم إليه، وقولك: «ليس غيره» ليس من اللوازم البينة؛ لأنا كثيرا مّا نتصور المعاني ولا يخطر ببالنا معنى الغير فضلا عن كونه ليس غيره.

فصل[4]: اللفظ الدال إما مفرد[5]، وإما مركب، فالمفرد ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه، كدلالة همزة الاستفهام على معناه، ودلالة زيد على مسمّاه، ودلالة عبد الله على المعنى العلمي.

---

(١) قوله: قد توجد إلخ: أي: لا يلزم التضمن والالتزام للمطابقة. أما الأول: فلجواز أن يكون لشيء معنىً مطابقي بسيط لا جزء له كالواجب تعالى والعقول المجردة. وأما الثاني: فلأنا نعقل كثيرا من المعاني مع الغفلة عن غيرها. اعلم أن المصنف رحمه الله لم يتعرض لبيان النسبة بين التضمنية والالتزامية؟ فأقول: إنه لا لزوم بينهما؛ فإن المعاني البسيطة قد يوجد لها لازم ذهني، فوجد الالتزام بدون التضمن.والمعاني المركبة قد لا يوجد لها لازم ذهني، فتحقق التضمن بدون الالتزام، فاحفظ. (٢) قوله: فإن قلت إلخ: هذا اعتراض الإمام على ادعائهم وجود المطابقة بدون الالتزام، منشأه أخذ اللازم البيّن بالمعنى الأعم في تعريف الدلالة الالتزامية. (٣) قوله: قلنا: المراد إلخ: يريد أن المعتبر في دلالة الالتزام هو اللازم البيّن بالمعنى الأخص، و«كون الشيء ليس غيره» ليس من أفراد هذا المعنى، فإنا كثيرا مّا نتصور المعاني ولا يخطر ببالنا معنى الغير فضلا عن كونه ليس غيره، أقول: ومدار هذا الجواب إنما هو اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأخص في التعريف، ولا أدري أيّ ضرورتهم دعتهم إلى هذا الاعتبار؟ وأيّ باعث بعثهم على هذا التقييد في اللازم المعتبر في الدلالة الالتزامية؟ مع أنه لا يكاد يوجد في كبرائهم من ابن سينا وأمثاله – يدلّك دلالة واضحة على أن المعتبر عندهم في التعريف هو اللازم البيّن بالمعنى الأعم كما نبّهناك سابقا. والإمام – قدس الله سره – إنما يخاطب الشيخ ونظراءه بطريق الإلزام بأنكم فسرتم الدلالة الالتزامية بدلالة اللفظ على لازم ما وضع له وما قيدتموه بشيء لا إشارة ولا صراحة، بل قد اعترفتم بكون الإنسان دالا على قابلية العلم وصنعة الكتابة دلالة التزامية مع كونه لازما للإنسان بالمعنى الأعم لا بالمعنى الأخص كما ذكرنا؛ فحينئذ كيف يسوغ لكم إنكار دلالة كل لفظ على كون مفهومه «ليس غيره» فإن كون الإنسان مثلا ليس غيره أدون درجة وأنزل مرتبة في اللزوم من كونه قابلا للعلم وصنعة الكتابة؟ وبالجملة التمثيل بقابل العلم وصنعة الكتابة وعدم تصريحهم بكون المعتبر هو اللزوم بالمعنى الأخص يخبر بكون التعميم في اللزوم مرادا عندهم، وعلى هذا فلا يمكن انفكاك الالتزام من المطابقة كما ذكره الإمام – قدس سره – فاحفظه وتنبه له، لعلك لا تجده عند غيرنا، والله سبحانه وتعالى أعلم. (٤) قوله: فصل إلخ: قد عرفت فيما سلف أن نظر المنطقي في الألفاظ من جهة أنها دلائل طرق الانتقال، فلم يكن له بدّ من البحث عن الدلالة اللفظية، ولما كان طريق الانتقال إما القول الشارح أو الحجة وهي معان مركبة من مفردات، أراد بعد البحث عن الدلالات كلها أن يبحث عن الألفاظ الدالة على طريق حتى يتبين أن أيّ مركب يدل على قول الشارح، كالمركب التقييدي، وأيّ مركب على القضية كالخبري، وعن الألفاظ المفردة الدالة على أجزاء القول الشارح أو الحجة، فأخذ في تقسيم اللفظ إلى المفرد والمركب، وعنى به اللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ الموضوع لمعنىً.
(٥) قوله: إما مفرد إلخ: قدم المفرد على المركب؛ لأن المفرد جزء للمركب، والجزء مقدم على الكل.

والمركب(١) ما يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه، كدلالة «زيد قائم» على معناه، ودلالة «رامي السهم» على فحواه. ثم المفرد على أنحاء ثلاثة؛ لأنه إن كان معناه مستقلا بالمفهومية، أي لم يكن في فهمه محتاجا إلى ضم ضميمة فهو اسم إن لم يقترن ذلك المعنى بزمان من الأزمنة الثلاثة، وكلمة إن اقترن به(٢) وإن لم يكن معناه مستقلا فهو أداة(٣) في عرف الميزانيين، وحرف في اصطلاح النحويين، هذا.

فصل(٤): اعلم أنه قد ظن بعضهم أن الكلمة عند أهل الميزان هي ما يسمّى في علم النحو بالفعل، وليس هذا الظن(٥) بصواب؛ فإن الفعل أعم(٦) من الكلمة، ألا ترى أن نحو «أَضرِبُ ونَضرِبُ»وأمثاله فعل عند النحاة(٧) وليس بكلمة(٨) عند المنطقيين؛ لأن الكلمة

(١) قوله: والمركب إلخ: محصّله أن يكون ١- للفظ جزء، ٢- ولجزئه دلالة على معنىً ، ٣- وأن يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ، ٤- وأن يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى المقصود مقصودة، فيخرج عن حد المركب ،١- ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام، ٢- وما يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنىً كزيد، ٣- وما يكون له جزء دال على المعنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود ك«عبد الله» علما، صحف الأقدمين منهم لهذا التقييد خبر ولا أثر، بل تمثيلهم بقابل العلم وصنعة الكتابة - كما هو مصرّح في كتب ٤- وما يكون له جزء دال على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالته مقصودة كالحيوان الناطق علَما. فهذه الأربعة داخلة في المفرد إلا أن المصنف رحمه الله قد تسامح في استيعاب الأقسام فلم يذكر الأخير في المفرد مع أنه داخل فيه. (٢) قوله: إن اقترن به إلخ: أي اقترن معناه بزمان معين من الأزمنة الثلاثة، فخرج منه ما لا يقترن بزمان معين من الأزمنة الثلاثة سواء لم يقترن بزمان أصلا كسائر الأسماء أو يقترن بزمان معيّن غير الثلاثة كالصبوح والغبوق ونظائرهما. والمراد باقتران المعنى في تعريف الكلمة اقتران معناها بزمان معيّن من الأزمنة الثلاثة اقترانا أوّليا بحسب الوضع لئلا ينتقض بأسماء الأفعال؛ إذ يقترن معناها أيضا بزمان معين من الأزمنة الثلاثة نحو «صَهْ»، فإنه يدل على السكوت المقترن بالاستقبال، ولئلا يتوجه النقض باسمي الفاعل والمفعول؛ فإنهما لا يقترن باقتران أولى بحسب الوضع. (٣) قوله: فهو أداة إلخ: أما تسميتها بالأداة؛ فلأنها آلة في تركيب الألفاظ بعضها مع بعضٍ والأداة الواسطة. وأما وجه تسمية القسم الثاني بالكلمة والقسم الأول بالاسم؛ فلأن الكلمة من الكلم وهو الجرح، كأنها لما دلت على الزمان وهو متجدد ومنصرم تكلم الخاطر بتغير معناها، وأن الاسم أعلى مرتبة من سائر أنواع الألفاظ، فيكون مشتملا على معنى السمو هو العلوّ. (٤) قوله: فصل إلخ: لما ذكر في الفصل السابق أن للمفرد أقساما منها الكلمة، وتوهم البعض أن الكلمة الميزانية والفعل النحوي متحدان في المفهوم فدفع في هذا الفصل فقال: إنه قد ظن إلخ. (٥) قوله: ليس هذا الظن: صرح به الشيخ في «الشفاء»: ليس ما تسمّيه العرب فعلا كلمة عند المنطقيين؛ لأن المضارع الغير الغائب - أي المتكلم والمخاطب - فعل عندهم وليس كلمة، أما أنه فعل عندهم فظاهر، وأما أنه ليس بكلمة؛ فلأن المضارع المخاطب وكذا المتكلم مركّب، ولا شيء من المركب بكلمة، فلا شيء من المضارع المخاطب والمتكلم بكلمة. (٦) قوله: فإن الفعل أعم إلخ: صرح به المحقق الطوسي في «شرح الإشارات»: من أن الفعل عند النحاة أعم منه عند المنطقيين، فإنهم يسمّون الكلمات المؤلفة مع الضمائر كقولنا: أمشي. (٧) قوله: عند النحاة: لأن نظرهم إلى اللفظ قصدا وإلى المعنى تبعا، وفي «أضرب ونضرب» تصرفات مثل يضرب، فعدّوهما في الفعل. (٨) قوله: ليس بكلمة إلخ: لأن نظر المنطقيين لما كان قصدا إلى المعنى لا إلى اللفظ، وصيغة المتكلم=